دراسة اقتصادية لتقييم آثر سياسات التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر على محصول القمح في مصر

د/ حرب احمد السيد حسين البرديسي
مدرس بكلية الزراعة- جامعة الازهر بأسيوط

مقدمة

يعتبر محصول القمح أهم محاصيل الحبوب الغذائية التي تنتج في مصر وعلى مستوى الاستهلاك المحلي وقائمة الواردات الغذائية باعتباره المحصول الاستراتيجي الاول وفقا لاعتبارات الأمن الغذائي، فهو الغذاء الرئيسي للسكان في الريف والحضر، ويتاثر انتاج القمح كغيره من انواع الانتاج الزراعي بالسياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة والتدخل المباشر وغير المباشر في انتاجه والتسعير والواردات منه. وتسعى الدولة جاهدة الى التوسع في انتاج القمح، وتوفيره للمستهلكين باسعار مدعومه إما من قبل الدولة او من قبل المنتجين محليا وعالميا نظرا لان الانتاج القمحي في مصر لا يفي بالاحتياجات الغذائية المحلية، الأمر الذي يتطلب السعي الدائم نحو توفيره بالاعتماد على الواردات باعتبارها المصدر الاساسي لتوفير تلك الاحتياجات والبديل للانتاج المحلي، وتمثل واردات القمح نحو٤٥% من الاستهلاك المحلي. وتمثل نحو ٧% من إجمالي قيمة الورادات القومية البالغ حوالي ٣٤,٥ مليار دولار في ونحو ٧٧% من الواردات الزراعية والبالغ حوالي ٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٥[١٧]، وفي ظل التغيرات الإقتصاديه الهيكليه (على المستوى المحلى والعالمى) التى شهدها الإقتصاد المصرى في الوقت الراهن فإن إنتاج واستيراد القمح يمثل تحدياً يواجه السياسه الزراعيه المصريه وفي ظل التدخل الحكومي المباشر وغير المباشر في انتاج القمح الامر الذي قد ينتج عنه الكثير من التشوهات والاختلالات السعريه والتى ينتج عنها ضعف كفاءه الدولة في الوصول الى مرحلة الاكتفاء الذاتي من هذه المحصول الهام.

مشكلة البحث:

تنشاء مشكلة البحث نتيجة لتعرض الانتاج الزراعي للتدخل الحكومي بشكل مباشر او غير مباشر من خلال الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الدولة للإتجاه نحو الاعتماد على السوق الحر وتفاعل قوى العرض والطلب باعتبارها اهم محور لرفع كفاءة الاقتصاد القومي، واحداث التنمية المطلوبة، الأمر الذي ترتب عليه تحمل منتجي القمح عبء الضرائب غير المباشرة(الضمنية) نتيجة للاختلالات السعرية بين الاسعار المحلية والعالمية، ومن ثم صعوبة تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في استخدام الموارد المحلية والتأثير على رفاهية المنتجين والمستهلكين على حد سواء وبالتالي اتجاه المنتجين لاختيار زراعة محاصيل أخرى لا يتحملون فيها أعباء ضريبية وتحقق صافي عائد أعلى، وبالتالي عدم التوسع في زراعة القمح، وهو ما يؤثر بالسلب على حصيلة الدولة من الدخل الحكومي وحصيلة النقد الاجنبي.

الهدف من البحث:

يستهدف البحث بصفة رئيسية تقييم آثر سياسات التدخل الحكومي المباشرة وغير المباشرة على محصول القمح. وذلك من خلال:-

١- دراسة وتحليل أثر التدخل الحكومي في السياسات الانتاجية والتسعيرية لمحصول القمح وقياس تأثير الاختلالات السعرية بين الاسعار المحلية والعالمية على المنتج والمستهلك والمجتمع كله، والتغير في عوائد الحكومة .

٢- تقييم الآثار المترتبة على سياسات التدخل الحكومي في انتاج القمح وبنود التكاليف والعوائد (ماليا واقتصاديا)، وقياس كفاءة تلك السياسات على محصول القمح.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

إعتمد البحث على أساليب التحليل الاحصائي الوصفي والكمي، واستخدام أسلوب التحليل الجزئي التقليدي عن طريق تطبيق نموذج التوازن الجزئي بإستخدام(GAMS)، واستخدام مصفوفة تحليل السياسات،

واستخدام التحليل المالي والاقتصادي لتقيم السياسات الانتاجية، وقد اعتمد البحث على البيانات المنشورة التي تصدرها الجهات الرسمية مثل الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة التموين والتجارة الداخلية.

أولاً: دراسة وتحليل أثر سياسات التدخل على محصول القمح

يتناول هذا الجزء من البحث قياس وتحليل آثر سياسات التدخل الحكومي على محصول القمح باستخدام نموذج التوازن الجزئي لتحديد الآثار الاقتصادية لذلك التدخل في السياسات التسعيرية والانتاجية، ويعد هذا الاسلوب من الاساليب الجزئية التي تصلح لإعطاء صورة تفصيلية عن كل سلعة من السلع الزراعية ليسهل على متخذي القرار وصانعي السياسات من رسم السياسة الزراعية الملائمة للسلعة في الوقت المناسب[١٨]. وذلك عن طريق بناء النموذج باستخدام أساليب النمذجة الجبرية : the (GAMS) Model General Algebraic Modeling System

- **نموذج التوازن الجزئي**

يمكن من تقدير نموذج التوازن الجزئي قياس أثر تطبيق سياسة معينة على عائد الدولة والتكلفة الاجتماعية وذلك من خلال تقديرات التغير في عوائد الدولة وحصيلة النقد الاجنبي وصافي الخسارة الاجتماعية، كما يمكن قياس كفاءة المدخلات و المخرجات من خلال تقدير صافي خسارة المنتج كمؤشر لكفاءة المدخلات وصافي خسارة المستهلك كمؤشر لكفاءة المخرجات، كذلك يستدل من التغير في فائض المنتج والتغير في فائض المستهلك على مستوى رفاهية كل منهما[١٣].

وقد إعتمدت الدراسة على تطبيق معادلات نموذج التوازن الجزئي [٣، ٥، ٢٠، ٢١] للتعرف على أثر السياسات التسعيرية والانتاجية لمحصول القمح، على نحوما يلي:-

صافي خسارة المجتمع في الانتاج...($N.S.L_P$) $= \frac{1}{2}(Qw - Q)(Pw - Pp) = \frac{1}{2}.T_1^2 .(Q.Pp).\varepsilon_s$

صافي خسارة المجتمع في الاستهلاك...($N.S.L^C$) $= \frac{1}{2}(Cw - C)(Pc - Pw) = \frac{1}{2}.T_2^2.(Q.Pc).\varepsilon_d$

إجمالي صافي خسارة المجتمع ..(L.S.L) $= NSLp - NSLc$

فائض المنتج (التأثير في رفاهية المنتجين) .. (GP) $= Q(Pw - Pc) - NSLp$

فائض المستهلك (التأثير في رفاهية المستهلكين).. (GC) $= C(Pw - Pc) - NSLc$

التغير في الايراد الاجنبي(حصيلة العملات الاجنبية).. (FE) $= -Pw(Qw - Q + C - Cw)$

التغير في الايراد الحكومي(الدخل الحكومي).... (GR) $= Q(Pw - Pp) - C(Pw - Pc)$

الأثر على الواردات.. (NI) $= Gp + Gc + GR$

حيث أن:

Q= كمية الانتاج عندما تسود الاسعار المحلية.

QW= كمية الانتاج عندما تسود الاسعار العالمية.

C= كمية الاستهلاك عندما تسود الاسعار المحلية.

CW= كمية الاستهلاك عندما تسود الاسعار العالمية.

Pp = الاسعار المحلية للمنتجين.

Pc = الاسعار المحلية للمستهلكين.

Pw = الاسعار العالمية.

T_1^2 = التربية = $\frac{\text{سعر الحدود} - \text{السعر المحلي للمنتجين}}{\text{السعر المحلي للمنتجين}}$

T_2^2 = التربية = $\frac{\text{سعر الحدود} - \text{السعر المحلي للمستهلكين}}{\text{السعر المحلي للمستهلكين}}$

T = $\frac{\text{معامل الحماية الأسمي} - 1}{\text{معامل الحماية الأسمي}}$ ... في حالة الاستيراد ***

ε_s = مرونة العرض السعرية*. وقدرت بـــــ + ٠,١٧

ε_d =مرونة الطلب السعرية**. قدرت بـــــ - ٠,٤٣

* تم تقدير مرونة العرض السعرية في المدى القصير وفقا للصيغة المرونة في المدى القصير = $\frac{\beta(Y_{t-1})}{Y_t}$ (١) من تقديرات دالة استجابة العرض[٢، ٨] في الصورة البسيطة خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٤)، بحيث ان المساحة المزروعة في العام الحالي عامل تابع والسعر المزرعي في السنة السابقة عامل مستقل، وقد قدرت الدالة في

الصورة الخطية الجارية والمعدلة، واللوغاريتيمة المزدوجة الجارية والمعدلة، واوضحت النتائج ان اوفق الصور والتي اتفقت مع المنطق الاقتصادي والاحصائي هي الصورة الخطية، وقد تم أيضا إجراء اختبار استقرار السلسلة الزمنية للتاكد من استقرار السلسلة وصلاحيتها للتقدير، اعتمادا على المؤشرات الاولية(R^2,T, and F) وقد تبين ان السلسلة مستقرة وفقا لصغر قيمة معامل التحديد، ومعنوية المعلمات وقيمة اختبار دربن واتسون(Durbin-Watson)، وقيمة(Q- Stat) وهو اختبار مشترك لبيان معنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة وتدل معنوية هذا الاختبار على استقرار السلسلة وعدم وجود ارتباط ذاتي بالسلسلة، والمقدرة من نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك لانجل وجرانج[٩، ٢٢]،وعليه تبين عدم وجود ارتباط ذاتي وان السلسلة مستقرة .

دالة إستجابة العرض لمحصول القمح:

		مؤشرات استقرار الدالة			
ص^{٨} هـ= ٢٢٦٧,٧٦+٠,٣٩ س هـ	**مرونة العرض**				
(٧,٦٢)**	**السعرية**	**R2**	**F**	**D.W**	**Q-stat**
+٠,١٧	٠,٧٧	٥٨,١	١,٣٢	**٩٣,٢	

** تم تقدير مرونة الطلب السعرية لمحصول القمح خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٤) باستخدام متوسط نصيب الفرد بالكيلو جرام كمتغير تابع ومتوسط اسعار التجزئة الجارية والمعدلة في الصورتين الخطية واللوغاريتمية، والتأكد من استقرار السلسلة باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ والتكامل المشترك، وتبين ان السلسلة مستقرة وفقا لاختبار دربن واتسون، ومعامل (Q- stat)، وقد تبين ان الصورة الخطية بالاسعار المعدلة هي اوفق النماذج من حيث المنطق الاقتصادي والاحصائي.

دالة الطلب:=

		مؤشرات استقرار الدالة			
ص^{٨} هـ= ٢٨١,٦٠- ٥٩,٧٩ س هـ	**مرونة العرض**				
(٤,٥)**	**السعرية**	**R2**	**F**	**D.W**	**Q-stat**
-٠,٤٣	٠,٥٤	٢٠,٠١	٠,٤٣	**٦٢,٠١	

مؤشرات الحماية السعرية:-

ينشأ عن التدخلات السعرية المباشرة او غير المباشرة في اسواق السلع الزراعية والغذائية مجموعة من الاختلالات في اسعارها المحلية مقارنة بمثيلتها العالمية (سعر الحدود)، لذلك تم تقدير معامل الحماية الاسمي ومعدله لقياس درجة انحراف الاسعار المحلية عن العالمية لسلعة القمح باعتباره أهم سلعة غذائية واستراتيجية.

١-معامل الحماية الإسمي ومعدله

يستخدم معامل الحماية لتقدير كفاءة سياسة التدخل السعري باستخدام أسلوب المقارنات السعرية للسلع او درجة الانحراف بين اسعارها المحلية والسعر الحدودي(سعر الناتج في الحدود بالعملة المحلية مضافا إليه تكاليف النقل من الموانيء الحدودية أو من موانئ الدول المجاورة إلى البلد الاخرى) ويتضمن تكاليف الإنتاج مضافا إليها هامش ارباح التجارة العالمية (منافع الميزة النسبية)، وهو ايضا السعر الذي يتسلمه العارضون الأجانب بالسوق المحلي لتوصيل السلعة الى اسواقهم ، ويعتبر سعر الحدود تعديل للسعر العالمي باستخدام سعر الصرف). وكذلك أثر التدخل الحكومي في حماية الانتاج المحلي إما بدعمه مباشرة او في شكل ضمني عن طريق الضرائب، وبالتالي يمكن تحديد بعض الاثار التي تحدثها السياسة السعرية وما ينشا عنها من حوافز أو عوائق تجاه كل من المنتج والمستهلك وكذلك معرفة تأثير سياسة الدعم السعرية على كفاءة استخدام الموارد وعلى تخصيصها [١٠]. وتم قياس هذه الأثار من خلال تقدير معامل ومعدل الحماية الإسمي الكلي باستخدام سعر الصرف الرسمي في تحويل السعر العالمي للقمح إلى السعر بالعملة المحلية

لاستخراج الأسعار الحدودية، كما يتضح من الجدول رقم(١)، حيث قدر بنجو ١,٠٨ في المتوسط خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٤) بالاسعار الجارية وهو ما يعني ان الدولة تتبع سياسة شبه حيادية في انتاج القمح وان ما يحصل عليه المنتجين يدرو حول متوسط الاسعار العالمية، وان الضريبة الضمنية التي تحققها الدولة من المنتجين لصالح المستهلكين لا تتعدى ٠,٠٢% في صورة الفرق ما بين السعر المحلي والسعرالعالمي (سعر الحدود) خلال فترة الدراسة، على الرغم من ان قيمة معامل الحماية تتذبذب بين نحو ٠,٤٢ عام ٢٠٠٠ كحد أدنى(أقل من الواحد الصحيح: وجود سياسة فرض ضرائب مباشره أو غير مباشره على المنتج وإتباع سياسه حمائيه لدعم المستهلك)، ونحو ١,٥٥ كحد اعلى في عام ٢٠٠٨ (أكبر من الواحد الصحيح: وجود سياسه حمائيه لدعم المنتج، بينما يتم فرض ضرائب على المستهلك) في حين قدرت بنحو١,٣٠ (أكبر من الواحد الصحيح)في عام ٢٠١٤، وهو ما يعني ان منتجي القمح قد حصلوا على ٠,٤٢%، و١٥٥%، و١٣٠% من السعر العالمي خلال الاعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٨، و٢٠١٤ على الترتيب، وان المنتجين قاموا بدعم الدولة بنحو ٥٧ جنيه عن كل طن منتج محليا عام ٢٠٠٠، ولم يحدث هذا الدعم في اعوام ٢٠٠٨، و٢٠١٤ نظرا لحصول المنتجين على اسعار تفوق السعر العالمي، وساوت قيمته للواحد الصحيح تقريبا في عام ٢٠٠٩، وهو ما يعني إتباع سياسه حيادية، بمعنى عدم وجود دعم أو ضرائب. وتراوح معدل الحماية الإسمي للقمح بين نحو -٠,٥٧ كحد أدني في عام ٢٠٠٠، و ٠,٥٨ كحد أعلى في عام ١٩٩٧.

٢-مؤشرات الكفاءة الاقتصادية

تم تطبيق نموذج التوازن الجزئي وفقا للاسلوب التقليدي في التسعير(على أساس ان السعر المزرعي هو السعر الذي يبيع به المزارع عند باب المزرعة ويحسب على اساس[١٣]:

$$\text{السعر المزرعي} = \frac{\text{اجمالي تكاليف انتاج الفدان بما فيها الايجار} - \text{الايجار كربح للمزراع} - \text{قيمة الناتج الثانوي}}{\text{متوسط انتاج الفدان}}$$

حيث يؤخذ في الاعتبار التكاليف الكلية (بالايجار) واضافة الايجار كربح للمزارع، وذلك باستخدام مرونات العرض والطلب السعرية المقدرة في البحث، ويوضح الجدول رقم(٢) مؤشرات نموذج التوازن الجزئي التي توضح الآثار المترتبة على الانحرافات السعرية الناتجة بين الاسعار المزرعية والاسعار العالمية وإنعاكسات تلك الآثار على كل من المنتجين والمستهلكين والمجتمع ومتحصلاتها من العملات الاجنبيه والدخل الكلي. وذلك نظرا لعدم التعامل باسعار الحدود (أسعار الظل).

أ- صافي الخسارة الاقتصادية:-

حيث تبين ان المجتمع يخسر في انتاج القمح في المتوسط ٠,٠٦ مليون جنيه خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤) بقيم تتراوح ما بين ٠,٠٠٠٠٠٧الى٠,٣١ مليون جنيه عامي ٢٠٠٩و٢٠٠٠ على الترتيب، ويتضح من النتائج ان الاعوام التي يزداد فيها قيمة الضرائب الضمنيه تنعكس بزيادة الخسارة في الانتاج والعكس، ويخسر في الاستهلاك في المتوسط ٢٠٧٨,٨٧ مليون جنيه، وبقيم تتراوح بين ٦٠٣,٥٢، و٧١٠٠,٢١ مليون جنيه عامي ١٩٩٧و٢٠٠٩ على الترتيب ويتضح من النتائج ارتفاع قيمة الخسارة في الاستهلاك وقد يرجع ذلك الى اتباع سياسة حمائية المستهلك، بمتوسط اجمالي خسارة المجتمع في جانبي الانتاج والاستهلاك كمحصلة الخسارة الاقتصادية قدرت بحوالي٢٧٠٨,٩٣ مليون جنيه، ووصلت حدها الاقصى في عام ٢٠٠٩ بحوالي ٧١٠٠,٢١ مليون جنيه.

ب-الرفاهية الاقتصادية:-

تم تقدير رفاهية المجتمع من خلال قياس التغير في فائض المنتج والمستهلك، حيث يشير الجدول(٢) الى ان الرفاهية قد تحققت للمنتجين نتيجة فائض المنتج خلال الفترات(١٩٩٥-١٩٩٦)و (٢٠٠٠-٢٠٠٤) وفي عام ٢٠٠٧ بحد اعلى قدر بحوالي ٢,٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٧ وحد ادنى قدر بجوالي ٠,١٩ في

جدول(١): المساحة والانتاج والاستهلاك، ومتوسط نصيب الفرد ومتوسط سعر التجزئة، والسعر المزرعي، وتقديرات سعر الحدود، ومعامل الحماية الإسمي ومعدله لمحصول القمح خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٤).

السنوات	المساحة	الانتاج	الاستهلاك	متوسط نصيب الفرد	متوسط سعر التجزئة	السعر المزرعي	سعر الاستيراد (سيف)	تكلفة النقل والهوامش التسويقية	سعر الحدود	معامل الحماية الاسمي	معدل الحامية الاسمي
	الف فدان	الف طن	الف طن	كجم/ سنة	جنيه/كجم	جنيه/ طن	جنيه/ طن	جنيه/ طن	جنيه/ طن		
١٩٩٥	٢٥١١,٨	٥٧٢٥	١٠٧٩٥	١٣٥,٠	٠,٤٣	٥٦٣	٥٨٥,٥	٢٦,٧	٦١٢,٢	٠,٩٢	ــ ٠,٠٨
١٩٩٦	٢٤٢٠,٩	٥٧٣٥	١٠٦٩٣	١٣٥,١	٠,٣٧	٦٤٠	٦٩٥,٣	٣١,٨	٧٢٧,٠	٠,٨٨	ــ ٠,١٢
١٩٩٧	٢٤٨٦,١	٥٨٤٨	١٠٦٩٠	١٣٢,٨	٠,٣٧	٦٦٧	٤٠٣,٤	١٨,٤	٤٢١,٨	١,٥٨	٠,٥٨
١٩٩٨	٢٤٢١,١	٦٠٩٣	١١٥٢٤	١٤١,٢	٠,٣٩	٦٨٠	٥١٨,٥	٢٣,٧	٥٤٢,٢	١,٢٥	٠,٢٥
١٩٩٩	٢٣٨٠,٠	٦٣٤٧	١٠٤٥٠	١١٤,٤	٠,٣٩	٦٨٩	٥٤٩,٨	٢٥,١	٥٧٤,٩	١,٢	٠,١٢
٢٠٠٠	٢٤٦٣,٣	٦٥٦٤	١٠٨٦٦	١٢٩,٦	٠,١٨	٦٩٧	٦٧٣,١	٣٠,٨	٧٠٣,٩	٠,٤٢	ــ ٠,٥٧
٢٠٠١	٢٣٤١,٨	٦٢٥٥	٩٠٧٣	١١١,٩	٠,٣	٧٠٤	٧٢٨,٣	٣٣,٣	٧٦١,٦	٠,٩٣	ــ ٠,٠٧
٢٠٠٢	٢٤٥٠,٤	٦٦٢٥	١١١٥٦	١٢٨,٣	٠,٤١	٧٢٢	٨٨٢,٢	٤٠,٣	٩٢٢,٥	٠,٧٨	ــ ٠,٢٢
٢٠٠٣	٢٥٠٦,٢	٦٨٤٥	١٠٩١٠	١٢١,٤	٠,٥٨	٧٦٤	٩٢٢,٤	٤٢,١	٩٦٤,٦	٠,٧٩	ــ ٠,٢٠
٢٠٠٤	٢٦٠٥,٢	٧١٧٨	١١٥٤٥	١٢٧,٣	٠,٦٠	١٠٢٠	١٠٠١,٣	٤٥,٧	١٠٤٧,٠	٠,٩٧	ــ ٠,٠٢
٢٠٠٥	٢٩٨٥,٣	٨١٤١	١٣٩١٤	١٣٥,٠	٠,٦٢	١١٢٠	٩٣٦,٠	٤٢,٨	٩٧٨,٨	١,١٥	٠,١٥
٢٠٠٦	٣٠٦٣,٧	٨٢٧٤	١٤٠٩٤	١٤١,٢	٠,٦٤	١١٢٧	٩٧٨,١	٤٤,٧	١٠٢٢,٨	١,١٠	٠,١٠
٢٠٠٧	٢٧١٥,٥	٧٣٧٩	١٣٢٩٠	١٣٢,٨	٠,٦٥	١١٥٣	١٤٤٤,٢	٦٥,٩	١٥١٠,١	٠,٧٦	ــ ٠,٢٤
٢٠٠٨	٢٩٢٠,٤	٧٩٧٧	١٥٣٥٨	١٣٦,٦	٠,٦٦	٢٥٥٣	١٥٧٢,٦	٧١,٩	١٦٤٤,٥	١,٥٥	٠,٥٥
٢٠٠٩	٣١٤٧,٠	٨٥٢٣	١٥٤٥٦	١٣٥,٤	٠,٦٧	١٦١٦	١٥٤١,٥	٧٠,٤	١٦١١,٩	١,٠٠٢	٠,٠٠٢
٢٠١٠	٣٠٠١,٤	٧١٦٩	١٥١٠٧	١٣٣,٩	٢,٨٥	١٨١٣	١٣٩٨,٢	٦٣,٩	١٤٦٢,١	١,٢٤	٠,٢٤
٢٠١١	٣٠٤٨,٦	٨٣٧١	١٨١٨٢	١٣٥,٠	٣,٨٣	٢٤٣٧	٢٠١٥,٦	٩٢,١	٢١٠٧,٧	١,١٦	٠,١٦
٢٠١٢	٣١٦٠,٤	٨٧٩٦	١٦٥٦٤	١٢١,٧	٣,٩٥	٢٥١٨	١٧٩٠,١	٨١,٨	١٨٧١,٩	١,٣٥	٠,٣٥
٢٠١٣	٣٣٧٧,٨	٩٤٦٠	١٦٦٧٨	١٣٢,٤	٤,٠٥	٢٥٨٠	١٨٢٧,٠	٨٣,٥	١٩١٠,٦	١,٣٥	٠,٣٥
٢٠١٤	٣٠٨٣,٩	٩٠٨٩	١٧٥٠١	١٣٢,٤	٤,٣٤	٢٧٤٠	٢٠٠٧,٩	٩١,٨	٢٠٩٩,٧	١,٣٠	٠,٣٠

– تم حساب معامل الحماية الإسمي من القانون: معامل الحماية الأسمي = السعر المزرعي للطن / سعر الحدود للطن

– وحساب معدل الحماية من القانون: معدل الحماية الأسمي= معامل الحماية الأسمي –١

المصدر:جمعت وحسبت من –١–وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

٢– ــــــــــــــــــ، نشرات الميزان الغذائي، أعداد متفرقة.

٣– الجهاز المركزي للتعبئة العامة الاحصاء، نشرات التجارة الخارجية للسلع الزراعية، اعداد متفرقة.

عام ٢٠٠٤، وقد يرجع السبب في ذلك الى تفوق السعر المزرعي على سعر الحدود في تلك الفترات، في حين تحققت لهم خسارة في باقي الفترات (١٩٩٧-١٩٩٩) و(٢٠٠٥-٢٠٠٦) و(٢٠٠٨-٢٠١٤) بسبب انخفاض السعر المزرعي عن نظيره الحدودي. ولم تتحقق الرفاهية للمستهلكين حيث قدر متوسط الخسارة في فائض المستهلك بحوالي ٢٧١١ مليون جنيه كمتوسط لفترة الدراسة(١٩٩٥-٢٠١٤) وذلك بين حد ادني حوالي٦٠٦ مليون جنيه في عام ١٩٩٧ وحد اعلى حوالي ٧١٠٠ مليون جنيه في عام ٢٠٠٨.

جدول(٢): تقديرات نموذج التوازن الجزئي، لمحصول القمح في مصر خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠١٤).

بالمليون جنيه

معالم النموذج	صافي خسارة المجتمع		إجمالي صافي خسارة المجتمع	التأثير على مستوى رفاهية (فائض)		التغير في حصيلة الدولة من	
السنة	الإنتاج	الإستهلاك		المنتجين	المستهلكين	النقد الأجنبي	عوائد الحكومة
١٩٩٥	٠,٠٠٢	١٠٧١,٣٣	١٠٧١,٣٣	٠,٢٨	-١٠٧٠,٨	-٣,٤٤	-٦,٣٢
١٩٩٦	٠,٠١	١٧٥٩,٥٣	١٧٥٩,٥٤	٠,٤٩	-١٧٥٨,٦	-٤,٠٥	-٧,٢٧
١٩٩٧	٠,٠٤	٦٠٣,٥٢	٦٠٣,٥٧	-١,٤٨	-٦٠٦,١٥	-٢,٣٦	-٥,٩٤
١٩٩٨	٠,٠١	٩٨٦,٠٥	٩٨٦,٠٦	-٠,٨٥	-٩٨٧,٦٤	-٣,٢٥	-٧,٠٨
١٩٩٩	٠,٠١	١١٥٤,٨٨	١١٥٤,٨٩	-٠,٧٣	-١١٥٦,٠٧	-٣,٢٠	-٦,٧٣
٢٠٠٠	٠,٣١	٣٨٨٢,٧	٣٨٨٣,٠٢	٢,٣٦	-٣٨٧٨,٢٨	-٤,٠٧	-٤,٩٨
٢٠٠١	٠,٠٠٢	٢٥٩٨,١	٢٥٩٨,١	٠,٣٦	-٢٥٩٧,٥٨	-٣,٧٨	-٦,٥٥
٢٠٠٢	٠,٠٣	٢٩٥٣,٨٤	٢٩٥٣,٨٧	١,٣	-٢٩٥١,٦	-٥,٤٦	-٨,٩٦
٢٠٠٣	٠,٠٣	٢٣٥٨,٠٧	٢٣٥٨,١	١,٣٤	-٢٣٥٥,٨٨	-٥,٦٥	-٩,١٤
٢٠٠٤	٠,٠٠٤	٢٨١٦,٣٥	٢٨١٦,٣٥	٠,١٩	-٢٨١٦,٠٤	-٦,٤٨	-١١,٨٩
٢٠٠٥	٠,٠١	٢٧٠١,٢٣	٢٧٠١,٢٥	-١,١٦	-٢٧٠٣,٢	-٧,٢١	-١٤,٧٦
٢٠٠٦	٠,٠١	٢٩٠٤,١	٢٩٠٤,١١	-٠,٨٧	-٢٩٠٥,٥٧	-٧,٦٤	-١٥,٢٧
٢٠٠٧	٠,٠٧	٥٥٦١,٠٩	٥٥٦١,١٦	٢,٥٧	-٥٥٥٦,٣٥	-١٠,٥٢	-١٧,٤٣
٢٠٠٨	٠,٢٢	٧٠٢١,٨٨	٧٠٢٢,١	-٧,٤٧	-٧٠٣٥,٨٣	-١٣,٠٩	-٣٢,٤٩
٢٠٠٩	٠,٠٠٠٠٠٧	٧١٠٠,٢١	٧١٠٠,٢١	-٠,٠٣	-٧١٠٠,٢٧	-١٣,٠٥	-٢٤,٩٤
٢٠١٠	٠,٠٤	١١٥١,٦٣	١١٥١,٦٧	-٢,٥٦	-١١٥٦,٩٣	-١١,٢٨	-٢٤,٥٦
٢٠١١	٠,٠٣	٢٠٧٩,٩٦	٢٠٧٩,٩٩	-٢,٧٩	-٢٠٨٥,٩٥	-١٩,٤٨	-٤١,٠١
٢٠١٢	٠,١٢	١٦٧٠,٥٤	١٦٧٠,٦٦	-٥,٨١	-١٦٨١,٢٤	-١٦,١٣	-٣٦,٦٢
٢٠١٣	٠,١٤	١٨٢٥,٤٥	١٨٢٥,٥٩	-٦,٤٧	-١٨٣٦,٦٢	-١٦,٧٧	-٣٨,١٣
٢٠١٤	٠,١٢	١٩٧٦,٨٩	١٩٧٧	-٥,٩٤	-١٩٨٨,٠٩	-١٩,٠٥	-٤٢,٤٩
المتوسط	٠,٠٦٠	٢٧٠٨,٨٧	٢٧٠٨,٩٣	-١,٣٦	-٢٧١١,٤٣	-٨,٨٠	-١٨,١٣

المصدر:- جمعت وحسبت من البيانات الواردة بالجدول رقم(١)، من تقدير نموذج التوازن الجزئي المقدر باستخدام (GAMS).

ج- حصيلة عوائد الدولة:-

تم تقدير عوائد الدولة من خلال مؤشرين هما: التغير في حصيلة الدولة من النقد االجنبي، والتغير في عوائد الحكومة. ويشر الجدول رقم(٢) الى ان متوسط الخسارة في حصيلة النقد الاجنبي قدر بحوالي٨,٧٨ مليون جنيه، ويترواح التغير فيه ما بين حد ادني قدر بحوالي٢,٤ مليون جنيه في عام ١٩٩٧، وحد أعلى قدر بحوالي ١٩,٥ مليون جنيه في عام ٢٠١١، كما تشير بيانات نفس الجدول الى ارتفاع خسارة الدولة في حصيلة العوائد الحكومية بمتوسط قدر بحوالي ١٨ مليون جنيه خلال فترة الدراسة، وبحد أعلى قدر بحوالي ٤٢,٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٤، وحد ادنى قدر بحوالي ٥ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠. وهو ما يعكس الاتجاه نحو انخفاض مكاسب وعوائد الدولة بانخفاض الضرائب الضمنيه والعكس بالعكس.

ثانيا: تقييم أثر سياسات التدخل على محصول القمح :-

تعد مصفوفة تحليل السياسة الزراعية من اهم الأساليب الحديثة في تحليل السياسات، وتتمثل أهميتها في قدرتها على فحص التأثير الفعال لسياسات التدخل الحكومي في جميع مراحل تدفق السلع، وهو ما يساعد على تقييم وقياس كفاءة تلك السياسات في تحقيق أهدافها وفحص آثارها على المنتجين والمستهلكين

والاقتصاد الكلي. ويمكن من خلالها استنتاج مجموعة من المعايير التي تساعد في التعرف على توجهات السياسة الزراعية في القطاع الزراعي وقياس كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية. وتبنى مصفوفة تحليل السياسة الزراعية على الميزانية المزرعية التي أساسها العائدات والتكاليف والتي تظهر بنوعيها: مدخلات الإنتاج(مستلزمات الانتاج) القابلة للاتجار، وموارد محلية(الارض، والعمل)، ويجرى فيها مقارنة العوائد والتكاليف مقيمة ماليا(بسعر السوق)، واقتصاديا(باسعار الحدود او اسعار الظل)لمتابعة السياسة عن طريق قياس معامل الحماية الإسمي للمخرجات والمدخلات ومعامل الحماية الفعال(للنواتج ومستلزمات الانتاج معا) ومعامل الميزة النبسية(معامل تكلفة الموارد المحلية) [٤، ٩، ١١]، وقد تم تقدير تلك المعاملات على نحو ما يلي:

$$\text{معامل الحماية الأسمي للمستلزمات} = \frac{\text{قيمة المستلزمات للفدان من المحصول بسعرمقيمة السوق}}{\text{قيمة المستلزمات للفدان من المحصول مقيمة بسعر الظل}}$$

$$\text{معامل الحماية الإسمي للنواتج} = \frac{\text{إجمالي العائد الفداني من المحصول مقيم بسعر السوق}}{\text{إجمالي العائد الفداني من المحصول مقيم بسعر الظل}}$$

$$\text{معامل الحماية الفعال} = \frac{\text{القائض الحدي للمحصول مقيم بسعر السوق}}{\text{القائض الحدي للمحصول مقيم بسعر الظل}}$$

$$\text{معامل الميزة النسبية} = \frac{\text{قيمة الموراد المحلية (العمل+الأرض) مقيمة اقتصاديا}}{\text{اجمالي العائد الفداني من المحصول مقيم اقتصاديا}} \quad \ldots\ldots \quad (١٣)$$

حيث تشير زيادة معامل الحماية للمستلزمات عن الواحد الصحيح الى عدم وجود دعم لمستلزمات انتاج القمح، بينما يشير نقصه عن الواحد الصحيح الى وجود سياسة انتاجية عادلة، وتشير قيمة معياري معامل الحماية الإسمي للنواتج ومعامل الحماية الفعال الى وجود اوعدم وجود ضرائب ضمنية يتحملها المنتجون، وفقا لقيمة المعيار فزيادته عن الواحد الصحيح تشير الى عدم وجود ضريبة ضمنية، ويشير نقصه عن الواحد الى وجود ضرائب، ويقيس معامل الميزة النبسية الى مدى وجود ميزة نبسية للمحصول في انتاجه محليا من عدمه، حيث تشير زيادة المعامل عن الواحد الصحيح الى عدم وجود ميزة نسبية للمحصول، بينما يشير انخفاضه عن الواحد الى وجود ميزة نسبية في انتاج المحصول.

وقد استخدم معامل تحويل الاسعار النقدية الى اسعارها الظلية لتقدير التكلفة الاقتصادية لمستلزمات الانتاج الزراعي كما بالجدول رقم(٣) على نحو ما يلي (للتقاوي= ١,٠٥، وللأسمدة الكيماوية =١,١، وللمبيدات =١,٢ وللعمل البشري = ٠,٦٧، وللآلات =١، ولباقي المدخلات=١)، وبالنسبة للأرض فقد استخدم مفهوم تكلفة الفرصة البديلة وهي عبارة عن صافي عائد الفدان في أفضل استخدام بديل وهي عبارة عن الإيجار الاقتصادي للأرض(إيجار للغير لمدة سنة كاملة) مقوما بمدة مكث المحصول في الارض[١٢، ١٧، ١٩]،وتقدير العائد الاقتصادي الفداني عن طريق حساب سعر المساواة للاستيراد عن طريق تحويل السعر سيف الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف، واضافة التكاليف والهوامش التسويقية ثم بالضرب في متوسط الانتاجية الفدانية من المحصول في سعر المساواه للاستيراد[١٣].

وتم تقييم السياسات الانتاجية لمحصول القمح وتقدير قيمة المعايير السالفة الذكر لمقارنة قيمة المدخلات والمخرجات من المحصول ماليا باسعار السوق الجارية بقيمتها بأسعار الظل، حيث استخدمت مصفوفة تحليل السياسات، كما يتضح من الجدول رقم(٤) حيث تبين ان قيمة معامل الحماية الإسمي للمستلزمات قدرت بنحو ٠,٩٢ (أقل من الواحد الصحيح) وهو ما يعني وجود دعم بسيط لمستلزمات انتاج القمح لا يتعدى ٠,٨ % من السعر العالمي لقيمة هذه المستلزمات المقدر ب٩٩١,٣٥ جنيه، وعلى الجاني الآخر تشير قيم معامل الحماية الإسمي للنواتج(١,٣٠: أكبر من الواحد الصحيح) ومعامل الحماية الفعال(١,٧٠: أكبر من الواحد الصحيح) الى عدم وجود ضرائب ضمنية يتحملها منتجون القمح في مصر، وتشير قيمة معامل الميزة النسبية والمقدرة بنحو ٠,٥٥ (أقل من الواحد الصحيح) الى وجود ميزه نسبية كبيرة لمصر في إنتاج القمح.

جدول(٣) بنود التكاليف الانتاجية الفدانية لمحصول القمح مقيمة ماليا واقتصاديا لموسم ٢٠١٣/٢٠١٤.

بالجنيه/فدان

البنـــود		التقييم	
		المالي	الاقتصادي [٩]
موارد محلية	عمالة بشرية	١١٧٦,٠٠	٧٨٧,٩٢
	خدمة حيوانية	١٠,٠٠	١٠,٠٠
	خدمة آليه	٦٧٧,٠٠	٦٧٧,٠٠
مستلزمات انتاج	تقاوي	٢٦١,٠٠	٢٧٤,٠٥
	سماد بلدي	١١٠,٠٠	١١٠,٠٠
	سماد كيماوي	٤٤٣,٠٠	٤٨٧,٣٠
	مبيدات	١٠٠,٠٠	١٢٠,٠٠
	مصاريف اخرى	٢٧٨,٠٠	٢٧٨,٠٠
الإيجار		١٩٠٠,٠٠	٢٤١٣,٠٠
إجمالي التكاليف		٤٩٥٥,٠٠	٥١٥٧,٢٧

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، ٢٠١٤.

جدول(٤) مصفوفة تحليل السياسة الزراعية لمحصول القمح لموسم ٢٠١٣/٢٠١٤

بالجنيه/ فدان

التقييم	التكاليف الانتاجية الفدانية (جنيه)				جملة التكاليف المتغيرة	إجمالي العائد الفداني (القيمة المضافة)	الفائض الحدي من الفدان*	الاربحية الفدانية
	مستلزمات الانتاج	الموارد المحلية						
		العمل	الارض	الجملة				
المالي	٩١٤,٠٠	١٨٦٣,٠٠	١٩٠٠,٠٠	٣٧٦٣,٠٠	٢٧٧٧,٠٠	٩٣١٨,٠٠	٥٥٥٥,٠٠	٤٦٤١,٠٠
الاقتصادي	٩٩١,٣٥	١٤٧٤,٩٢	٢٤١٣,٠٠	٣٨٨٧,٩٢	٢٤٦٦,٢٧	٧١٤٠,٥١	٣٢٥٢,٥٩	٤٦٧٤,٢٤
أثر السياسة الزراعية	٧٧,٣٥-	٣٨٨,٠٨	٥١٣,٠٠-	١٢٤,٩٢-	٣١٠,٧٣	٢١٧٧,٤٩	٢٣٠٢,٤١	٣٣,٢٤-

- * الفائض الحدي للفدان= جملة العائد الفداني- جملة التكاليف المتغيرة للفدان.

المصدر:- جمعت وحسبت من الجدول رقم(٣).

جدول(٥) نتائج قياس عناصر المصفوفة لأهم المتغيرات الإنتاجية والاقتصادية للقمح موسم ٢٠١٣/٢٠١٤.

بالجنيه/ فدان

معمل الحماية الإسمي		معامل الحماية الفعال	معامل الميزة النسبية
مستلزمات الانتاج	النواتج		
٠,٩٢	١,٣٠	١,٧٠	٠,٥٥

المصدر:- جمعت وحسبت من الجداول أرقام(٣)، و(٤) .

الملخص

استهدف البحث تقييم آثر سياسات التدخل الحكومي (المباشرة وغير المباشرة)على محصول القمح. نظرا لأن انتاجه يتأثر بالسياسات الزراعية التي تنتهجها الدولة والتدخل في انتاجه وأسعار التوريد والواردات منه، وتحمل منتجي القمح عبء الضرائب (الضمنية) نتيجة للاختلالات السعرية، وصعوبة تحقيق الكفاءة الاقتصادية في انتاجه، والتأثير على رفاهية المنتجين والمستهلكين. الأمر الذي ينتج عنه الاتجاه لزراعة محاصيل لا يتحملون فيها أعباء ضريبية، وبالتالي صعوبة التوسع في زراعة القمح، والآثار السلبية على حصيلة الدخل والنقد الاجنبي. وقد تم استخدام أسلوب التحليل الجزئي (التقليدي) وتطبيق نموذج التوازن الجزئي بإستخدام(GAMS)، و مصفوفة تحليل السياسات، واستخدام التحليل المالي والاقتصادي لتقيم السياسات الانتاجية لدراسة وتحليل وتقييم الآثار المترتبة على سياسات التدخل الحكومي في الانتاج وبنود التكاليف والعوائد وقياس كفاءة تلك السياسات. حيث تبين ان الدولة تتبع سياسة شبه حيادية في انتاج القمح، وان الضريبة الضمنية التي تحققها الدولة من منتجي القمح لصالح المستهلكين لا تتعدى ٠,٠٢% في صورة الفارق بين السعر المحلي والسعر العالمي الذي يحصل عليه المنتجين، وان المجتمع نتيجة لهذه السياسة

الحيادية لا تتعدى خسارته في انتاج القمح ٠,٠٦ مليون جنيه في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤). باستثناء الفترات(١٩٩٥-١٩٩٦)، و(٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وفي عام ٢٠٠٧ حيث تحققت رفاهية لمنتجي القمح، ونتيجة لذلك فانه كلما يزداد قيمة الضرائب الضمنيه تزداد الخسارة في الانتاج والعكس.

وعلى الجانب الآخر تبين ان الدولة تخسر في جانب الاستهلاك بدرجة كبيرة تقدر في المتوسط بـــ ٢٠٧٨,٨٧ مليون جنيه، وهو الأمر الذي تبين معه ان هناك ارتفاع في قيمة صافي ما يخسره المجتمع (في الاستهلاك والانتاج) وذلك بسبب اتباع سياسة حمائية المستهلك، وهو ما يعني ان الدول تقوم بدعم المستهلك، ولم تتحقق رفاهية للمستهلكين خلال فترة الدراسة.

وبالنسبة للتغيرات في حصيلة النقد الاجنبي فقد تبين ان هناك خسارة قدرت بحوالي٨,٧٨ مليون جنيه، وخسارة في حصيلة العوائد الحكومية قدرت بحوالي ١٨ مليون جنيه في المتوسط خلال فترة الدراسة.

وتبين من نتائج تقييم السياسات ان مستلزمات انتاج القمح تتلقى دعم لا يتعدى ٠,٨% من السعر العالمي، ولا توجد ضرائب ضمنية يتحملها المنتجون، وان هناك ميزة نسبية لمصر في انتاج القمح.

وتوصي الدراسة بتحرير سعر محصول القمح، حتى يصل الى مستوى مثيله العالمي، والاستفادة من الميزة النسبية في انتاج القمح، والاستمرار في سياسة رفع الدعم عن مستلزمات انتاج القمح وبالتالي زيادة الضرائب الضمنية على منتجي القمح لتعويض الخسارة الناتجة عن السياسة الحمائية للمستهلك.

المراجع

١- أمل كامل عيد(دكتور)، فتحية فريد عبدالله(دكتور): **دراسة اقتصادية لاستجابة عرض محصول القمح في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد (١)، مارس ٢٠١٥.

٢- زهرة هادي محمود: **تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول الشعير في العراق والمنطقتين المروية والديمية**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الزراعية، المجلد الثامن، العدد (٤) عدد خاص بالمؤتمر، العراق ٢٠١٠.

٣- سلوى الحسيني بدوي(دكتور)، احمد حسن أبو شامه(دكتور): **أثر السياسة الزراعية على انتاج واستهلاك محصولي البرتقال والعنب في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد(٣)، سبتمبر ٢٠١٥.

٤- صلاح الطراونة، محمود ياسين(دكتور): **تقييم السياسات الزراعية لمحصول البندورة في سورية باستخدام مصفوفة تحليل السياسات(PAM)**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد اثنين وعشرون، العدد(٢)، دمشق ٢٠٠٦.

٥- عبدالنبي عبدالحليم الشريف(دكتور): **دراسة تحليلية لتقييم الآثار المترتبة للسياسات التسعيرية والانتاجية لأهم محاصيل الحبوب والبقوليات في جمهورية مصر العربية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث، العدد (٢)، سبتمبر ١٩٩٣.

٦- علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف سحن شومان(دكتور): **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الأبطاء(ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد التاسع، العدد(٣٤)، بغداد ٢٠١٣.

٧- عادل محمد مصطفى(دكتور)، أحمد محمد عبدالله(دكتور)، أسامة احمد البهنساوي(دكتور) ، محي زين العابدين محمد درويش، **دور السياسات الزراعية في توجيه إنتاج أهم محاصيل الحبوب الرئيسية في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠١٥.

٨- ممتاز ناجي محمد السباعي(دكتور): **دراسة اقتصادية قياسية لاستجابة عرض أهم محاصيل الحبوب في مصر**، مجلة الاسكندرية للعلوم الزراعية، المجلد الستون، العدد(٢)، اسكندرية، ٢٠١٥.

٩- ممدوح الخطيب الكسواني(دكتور): **الطلب على النقود في سورية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك**، مجلة جامعة دمشق، المجلد السابع عشر، العدد (١)،سوريا ٢٠٠١.

١٠-محمد عبدالرسول لطيف(دكتور)، عبدالله علي مضحي(دكتور): **تحليل اقتصادي لمعاملات الحماية الاسمية الصافية للمنتجات الحيوانية في العراق للمدة**١٩٨٠-٢٠٠٥، مجلة بغداد للعلوم الزراعية، ١١٣-١٠١:(٦) ٤١، ٢٠١٠.

١١-مدحت أحمد علي عنيبر(دكتور): **اثر آليات السوق على المتغيرات الانتاجية والاقتصادية لمحصول البصل في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس عشر، العدد (٤)، ديسمبر ٢٠٠٥.

١٢- محمد مصطفى عبدالعاطي عبدالفتاح(دكتور)، فهمي حسين محمد علي(دكتور)، **أثر سياسات الاصلاح الاقتصادي على انتاج القمح في مصر**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر السادس عسر للاقتصاديين الزراعيين ١٥-١٦ اكتوبر، ٢٠٠٨.

١٣-ناصر محمد عبدالعال(دكتور)، فاتن محمد كمال(دكتور): **تحليل اقتصادي للامكانيات الانتاجية والاستهلاكية للسكر في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد (٣)، سبتمبر ٢٠١٥.

١٤- ناصر محمد عبدالعال(دكتور)، فاتن محمد كمال(دكتور): **تحليل اقتصادي للإمكانيات الانتاجية والاستهلاكية للسكر في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرين، العدد(٣)، سبتمبر ٢٠١٥.

١٥-نوال محمود حمود(دكتور): **استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع، العدد(٧)، العراق ٢٠١١.

١٦-وسام حسين علي(دكتور): **أثر التضخم على أداء سوق الرعاق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ(VECM)**،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الخامس، العدد(١٠)، العراق ٢٠١٣.

١٧-وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي(فريق بحثي)، **دراسة آثر التحرر الاقتصادي على التركيب المحصولي للأراض القديمة والجديدة**، مشروع بحثي، بيانات غير منشورة، ١٩٩٩.

١٨-وزارة التجارة والصناعة، قطاع نقطة التجارة الخارجية، إحصاءات تجارة خارجية، **بيانات الصادرات والورادات**، ٢٠١٥.

١٩-يمنى شحاته مصطفى(دكتور): **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على محصول الطماطم في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الرابع والعشرون، العدد (٤ ب)، ديسمبر ٢٠١٤.

20- **Nicholas Minot (2009)**, **Using GAMS for Agricultural Policy Analysis**, International food policy research institute.

21- **Shinoj Parappurathu**, **Partial Equilibrium Model for Agricultural Policy Analysis**, National Center for Agricultural Economics and Policy Research, New Delhi- 110012.

22- **N. Gregory Mankiw**, (2010), **MACROECONOMICS** (Seventh Edison), 41 Madison Avenue, New York, NY 10010, USA.

An Economic Study to Evaluate the Impact of the Direct& Indirect Government Intervention on Wheat Crop in Egypt

Dr. Harb Ahmed E. H. El-Bardisy

Faculty of Agriculture, Al-Azhar University at Assiut, Assiut, Egypt

Summary

The Study aims to evaluate the impact of the direct and indirect government intervention in wheat crop policies, Because the agricultural policies effect on wheat production pursued by the state and direct intervention and indirect in production, pricing and imports from it, the wheat producers undoubtedly bear the burden of indirect taxes (implicit) as a result of price imbalances between domestic and world prices, and thus the difficulty of achieving economic efficiency optimal use of resources and the impact on the welfare of producers and consumers alike. Which followed the producer's direction of to choose the cultivation of other crops do not bear the tax burden and achieve the highest net return, therefore the difficulty of expansion in the cultivation of wheat, the consequent negative impact on the income and foreign exchange. The study used the traditional method of micro-analysis through the application of partial equilibrium model using (GAMS), PAM, and use of financial and economic analysis to assess productivity policies for study and analysis of the impact on production policies and pricing of wheat and Measure those implications of government intervention in production, costs, and benefits. And measure the efficiency of those policies.

The study showing that the state follow the quasi-neutrality policy in wheat production, that the implicit tax realized by the State Producers of wheat for the benefit of consumers do not exceed 0.02% in the form of the difference between the domestic price and world price received by producers, that the community as a result of this policy of neutrality does not exceed the loss in wheat production of 0.06 million pounds, on average, during the period (1995-2014). With the exception of periods (1995-1996), (2000-2004), and in 2007 where welfare made to producers of wheat, as a result, it is increasingly more implicit taxes increase the value of the loss in output and vice versa.

On the other side, it turns out that Egypt loses in the consumption highly estimated about 2.07887 billion pounds on average, which show that there is a rise in the value of the net gross lose (in consumption and production) due to follow the

consumer protectionist policy, which means that Consumer countries are supported, but the welfare of consumers did not realized during the study period.

As for the changes in foreign exchange earnings, it has been shown that there is a loss estimated at 8.78 million pounds, and a loss in government revenues about 18 million pounds, on average, during the study period.

It showed from the results of evaluation of policies that the wheat production requirements receive support does not exceed 0.8% of the world price, and there is no implicit taxes borne by the producers, and there Comparative advantage in wheat production in Egypt.

The study recommended with: freeing of wheat price even up to the level of the world price, to take advantage of the comparative advantage in wheat production, continue to raise support for wheat production requirements policy and thus increase the implicit tax on wheat producers to compensate for the loss resulting from protectionist policy for the consumer.